

Distr.: General
30 May 2017
Arabic
Original: English



مؤتمر الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة

نيويورك، ٥-٩ حزيران/يونيه ٢٠١٧
البند ١١ من جدول الأعمال المؤقت*
الوثيقة الختامية للمؤتمر

مشروع نداء للعمل

مذكرة من الأمانة العامة

قررت الجمعية العامة في قرارها ٣٠٣/٧٠ أن يعتمد مؤتمر الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة، بتوافق الآراء، إعلانا موجزا ومركزا يُتفق عليه على صعيد حكومي دولي في شكل "نداء للعمل" من أجل دعم تنفيذ الهدف ١٤.

ووفقا للقرار ٣٠٣/٧٠، عيّن رئيس الجمعية العامة ألفارو ميندونسا إي مورا (البرتغال) وبرهان غفور (سنغافورة) ميسرين للإشراف على العملية التحضيرية وإنجاز المشاورات الحكومية الدولية بشأن إعلان "نداء للعمل" بحلول شهر أيار/مايو ٢٠١٧.

ووفقا للقرار أيضا، ترأس الميسران اجتماعا تحضيريا مدته يومان في ١٥ و ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٧، عُقد بدعوة من رئيس الجمعية العامة، للنظر في جملة أمور، منها عناصر "نداء للعمل".

وعقد الميسران ثلاث جولات من المشاورات الحكومية الدولية في مقر الأمم المتحدة خلال شهور آذار/مارس (٢٠ إلى ٢٢ آذار/مارس)، ونيسان/أبريل (٢٤ و ٢٥ و ٢٧ نيسان/أبريل) وأيار/مايو (٢٢ و ٢٣ و ٢٥ أيار/مايو). ويحال طيه إلى المؤتمر مشروع النداء للعمل، على النحو المتفق عليه في المشاورات الحكومية الدولية (انظر المرفق).



المرفق

محيطاتنا، مستقبلنا: نداء للعمل

- ١ - نحن، رؤساء الدول والحكومات والممثلين رفيعي المستوى، المجتمعين في نيويورك في الفترة من ٥ إلى ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٧، في مؤتمر الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بمشاركة كاملة من المجتمع المدني والجهات المعنية الأخرى صاحبة المصلحة، نؤكد التزامنا القوي بحفظ محيطاتنا وبحارنا ومواردنا البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.
- ٢ - وتحدونا قناعة راسخة بأن محيطاتنا ذات أهمية حاسمة لمستقبلنا المشترك وإنسانيتنا المشتركة بكل تنوعها. وبصفتنا قادة وممثلين لحكوماتنا، نحن مصممون على اتخاذ إجراءات حاسمة وعاجلة، اقتناعاً منا بأن عملنا الجماعي سيحدث فرقا هاما لشعوبنا ولكوكبنا ولرئاستنا.
- ٣ - ونذكر أن محيطاتنا تغطي ثلاثة أرباع كوكبنا، وتربط بين سكاننا وأسواقنا، وتشكل جزءا هاما من تراثنا الطبيعي والثقافي. وهي توفر ما يقرب من نصف الأكسجين الذي نتنفسه، وتمتص أكثر من ربع ثاني أكسيد الكربون الذي ننتجه، وتضطلع بدور حيوي في دورة الماء والنظام المناخي، وتشكل مصدرا هاما للتنوع البيولوجي في كوكبنا ولخدمات النظم البيئية. وهي تسهم في التنمية المستدامة والاقتصادات القائمة على المحيطات المستدامة، وكذلك في القضاء على الفقر، والأمن الغذائي والتغذية، والتجارة والنقل البحريين، وتوفير العمل اللائق وأسباب المعيشة.
- ٤ - ونشعر بالجزع بشكل خاص من التأثيرات الضارة لتغير المناخ في المحيطات، بما في ذلك الارتفاع في درجات حرارة المحيطات، وتحمض المحيطات والسواحل، ونزع الأكسجين، وارتفاع مستوى سطح البحر، والنقصان في التغطية الجليدية القطبية، والتحات الساحلي، والظواهر الجوية البالغة الشدة. ونسلم بضرورة معالجة التأثيرات الضارة التي تعوق القدرة البالغة الأهمية للمحيطات على العمل بصفة منظم للمناخ، ومصدر للتنوع البيولوجي البحري وبصفة مورد رئيسي للغذاء والتغذية وخدمات السياحة وخدمات النظم الإيكولوجية وبصفة محرك للتنمية والنمو الاقتصادي المستدامين. ونسلم، في هذا الصدد، بالأهمية الخاصة لاتفاق باريس، المعتمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.
- ٥ - ونلتزم بوقف وعكس اتجاه التدهور في صحة وإنتاجية محيطاتنا ونظمها الإيكولوجية وبحمية واستعادة قدرتها على الصمود وسلامتها الإيكولوجية. ونذكر أن رفاه الأجيال الحاضرة والمقبلة يرتبط ارتباطا وثيقا بصحة محيطاتنا وإنتاجيتها.
- ٦ - ونشدد على الطابع المتكامل وغير القابل للتجزئة لجميع أهداف التنمية المستدامة، وكذلك على أوجه الترابط والتآزر فيما بينها، ونؤكد من جديد الأهمية الحاسمة لأن نسترشد في عملنا بخطة عام ٢٠٣٠، بما في ذلك المبادئ التي أعيد تأكيدها فيها. ونسلم بأن كل بلد يواجه تحديات خاصة في سعيه إلى تحقيق التنمية المستدامة، ولا سيما أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والدول الأفريقية، بما فيها الدول الساحلية، شأنها شأن البلدان الأخرى المحددة في خطة عام ٢٠٣٠. وهناك أيضا تحديات خطيرة داخل العديد من البلدان المتوسطة الدخل.

٧ - ونؤكد من جديد التزامنا بتحقيق غايات الهدف ١٤ ضمن الجداول الزمنية، وضرورة مواصلة العمل على المدى الطويل، مع مراعاة الواقع المعيش في كل بلد وقدراته ومستوى تنميته واحترام السياسات والأولويات الوطنية. ونذكر، على وجه الخصوص، الأهمية الخاصة لبعض الغايات في الهدف ١٤ فيما يتعلق بالدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً.

٨ - ونشدد على ضرورة اتباع نهج متكامل ومتعدد التخصصات وشامل لعدة قطاعات، وكذلك على تعزيز التعاون والتنسيق واتساق السياسات، على جميع المستويات. ونؤكد الأهمية الحاسمة للشراكات الفعالة التي تتيح العمل الجماعي ونؤكد من جديد التزامنا بتنفيذ الهدف ١٤ بمشاركة كاملة من جميع أصحاب المصلحة المعنيين.

٩ - ونؤكد ضرورة إدماج الهدف ١٤ وغاياته المترابطة في خطط واستراتيجيات التنمية الوطنية، وتعزيز المسؤولية الوطنية، وضمان النجاح في تنفيذه عن طريق إشراك جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك السلطات الوطنية والمحلية، وأعضاء البرلمان، والمجتمعات المحلية، والشعوب الأصلية، والنساء، والشباب، بالإضافة إلى الأوساط الأكاديمية والعلمية، والأعمال التجارية، والصناعة. ونذكر أهمية المساواة بين الجنسين والدور الحاسم للنساء والشباب في حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها المستدام من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

١٠ - ونشدد على أهمية تعزيز فهم صحة محيطاتنا ودورها وعوامل الإجهاد المؤثرة في نظمها الإيكولوجية، بما في ذلك من خلال إجراء تقييمات بشأن حالة المحيطات، استناداً إلى العلوم وإلى نظم المعرفة التقليدية. ونشدد أيضاً على الحاجة إلى مواصلة زيادة البحث العلمي البحري بغرض إثراء ودعم عملية اتخاذ القرارات، وإلى النهوض بمراكز وشبكات المعرفة لتعزيز تبادل البيانات العلمية وأفضل الممارسات والخبرات.

١١ - ونؤكد أن الأعمال التي نضطلع بها لتنفيذ الهدف ١٤ ينبغي أن تتوافق مع الصكوك القانونية والتشريعات والعمليات والآليات أو الكيانات القائمة، وأن تعززها ولا تشكل تكراراً لها أو تقوضها. ونؤكد ضرورة تعزيز حفظ المحيطات ومواردها واستخدامها على نحو مستدام عن طريق تنفيذ القانون الدولي بصيغته الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، التي توفر الإطار القانوني لحفظ المحيطات ومواردها واستخدامها على نحو مستدام، كما تشير إلى ذلك الفقرة ١٥٨ من وثيقة "المستقبل الذي نصبو إليه".

١٢ - ونذكر أن حفظ المحيطات ومواردها واستخدامها على نحو مستدام يتطلبان وسائل التنفيذ اللازمة تمسها مع خطة عام ٢٠٣٠، وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية وغيرها من الوثائق الختامية ذات الصلة، بما في ذلك إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا). ونشدد على أهمية التنفيذ الكامل والسريع لخطة عمل أديس أبابا، ونؤكد في هذا السياق ضرورة تعزيز المعارف والبحوث العلمية، والنهوض ببناء القدرات على جميع المستويات، وتعبئة الموارد المالية من جميع المصادر، وتيسير نقل التكنولوجيا بشروط متفق عليها، مع مراعاة معايير اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية ومبادئها التوجيهية المتعلقة بنقل التكنولوجيا البحرية، من أجل دعم تنفيذ الهدف ١٤ في البلدان النامية.

١٣ - وندعو جميع أصحاب المصلحة إلى حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة، عن طريق اتخاذ جملة إجراءات على وجه الاستعجال، من بينها الإجراءات التالية، بما يشمل الاستفادة من المؤسسات والشراكات القائمة:

(أ) تناول تنفيذ الهدف ١٤ بطريقة متكاملة ومنسقة وتعزيز السياسات والإجراءات التي تراعي أوجه الترابط الحاسمة بين غايات الهدف ١٤، وأوجه التآزر المحتملة بين الهدف ١٤ وسائر الأهداف، ولا سيما الأهداف التي تتضمن غايات تتعلق بالمحيطات، وكذلك العمليات الأخرى التي تدعم تنفيذ الهدف ١٤؛

(ب) تعزيز التعاون واتساق السياسات والتنسيق بين المؤسسات على جميع المستويات، بما في ذلك فيما بين المنظمات الدولية، والمنظمات والمؤسسات والترتيبات والبرامج الإقليمية ودون الإقليمية؛

(ج) تعزيز وتشجيع الشراكات الفعالة والشفافة بين أصحاب المصلحة المتعددين، بما في ذلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص، من خلال تعزيز مشاركة الحكومات مع الهيئات والبرامج العالمية والإقليمية ودون الإقليمية، والأوساط العلمية، والقطاع الخاص، والجهات المانحة، والمنظمات غير الحكومية، والجماعات الأهلية، والمؤسسات الأكاديمية، والجهات الأخرى ذات الصلة؛

(د) وضع استراتيجيات شاملة للتوعية بالأهمية الطبيعية والثقافية للمحيطات، وكذلك بحالتها ودورها، وبضرورة مواصلة تحسين المعرفة بالمحيطات، بما في ذلك أهميتها للتنمية المستدامة وكيفية تأثيرها بالأنشطة البشرية؛

(هـ) دعم الخطط المتعلقة بتعزيز التعليم المتعلق بالمحيطات، في إطار المناهج التعليمية على سبيل المثال، والتشجيع على الإلمام بمسائل المحيطات والترويج لثقافة تقوم على حفظ المحيطات وترميمها واستخدامها على نحو مستدام؛

(و) تخصيص المزيد من الموارد للبحث العلمي البحري، من قبيل البحث المتعدد التخصصات والمراقبة المستدامة للمحيطات والمناطق الساحلية، بالإضافة إلى جمع وتقاسم البيانات والمعارف، بما في ذلك المعرفة التقليدية، من أجل زيادة معرفتنا بالمحيطات، وتحسين فهم العلاقة بين المناخ وصحة المحيطات وإنتاجيتها، وتعزيز وضع نظم منسقة للإنذار المبكر بالحوادث والظواهر الجوية البالغة الشدة، وتعزيز عملية اتخاذ القرارات على أساس أفضل العلوم المتاحة، وتشجيع الابتكار العلمي والتكنولوجي، وكذلك تعزيز إسهام التنوع البيولوجي البحري في تنمية البلدان النامية، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً؛

(ز) التعجيل باتخاذ إجراءات لمنع التلوث البحري بجميع أنواعه والحد منه بدرجة كبيرة، ولا سيما من الأنشطة البرية، بما في ذلك الخطام البحري، واللدائن، واللدائن الدقيقة، والتلوث بالمغذيات، ومياه المجاري غير المعالجة، وعمليات تصريف النفايات الصلبة، والمواد الخطرة، والتلوث الناجم عن السفن، ومعدات الصيد المتروكة أو المفقودة أو المهملة، وكذلك، وحسب الاقتضاء، لمعالجة التأثيرات الضارة للأنشطة البشرية الأخرى في المحيطات وفي الأحياء البحرية، من قبيل حالات الاصطدام بالسفن، والضجيج تحت سطح الماء، والأنواع الدخيلة المغيرة؛

(ح) التشجيع على منع إنتاج النفايات وتقليل كميتها إلى أدنى حد ممكن؛ وإحداث أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة؛ واعتماد أسس التخفيض وإعادة الاستخدام وإعادة التدوير - بما في ذلك من خلال التحفيز على إيجاد حلول قائمة على السوق لتخفيض كمية النفايات وإنتاجها، وتحسين الآليات المستخدمة لإدارة النفايات والتخلص منها وإعادة تدويرها بطريقة سليمة بيئياً، وإيجاد بدائل من قبيل المنتجات القابلة لإعادة الاستخدام أو القابلة لإعادة التدوير، أو المنتجات القابلة للتحلل البيئي في ظل الظروف الطبيعية؛

(ط) تنفيذ استراتيجيات قوية وطويلة الأجل للحد من استخدام اللدائن واللدائن الدقيقة، لا سيما الأكياس البلاستيكية والمنتجات البلاستيكية التي تُستخدم مرة واحدة، بما في ذلك عن طريق الشراكة مع أصحاب المصلحة على المستويات المناسبة لمعالجة المسائل ذات الصلة بإنتاجها وتسويقها واستخدامها؛

(ي) دعم استخدام الأدوات الفعالة والمناسبة للإدارة الملائمة لكل منطقة على حدة، بما في ذلك الحميات البحرية، وغيرها من النهج المتكاملة الشاملة لعدة قطاعات، بما في ذلك تخطيط الحيز البحري والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، استناداً إلى أفضل المعارف العلمية المتاحة، وكذلك إشراك أصحاب المصلحة وتطبيق النهج التحوطي ونهج النظام الإيكولوجي، بما يتسق مع القانون الدولي ووفقاً للتشريعات الوطنية، من أجل تعزيز قدرة المحيطات على الصمود وتحسين حفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه على نحو مستدام؛

(ك) وضع وتنفيذ تدابير فعالة للتكيف والتخفيف تسهم في زيادة ودعم القدرة على الصمود في وجه تآكل المحيطات والمناطق الساحلية، وارتفاع مستوى سطح البحر، والارتفاع في درجات حرارة المحيطات، وفي معالجة سائر التأثيرات الضارة لتغير المناخ في المحيطات وكذلك النظم الإيكولوجية الساحلية والنظم الإيكولوجية التي تخزن الكربون الأزرق، مثل أشجار المانغروف، والمستنقعات المتأثرة بحركة المد والجزر، والأعشاب البحرية، والشعاب المرجانية، والنظم الإيكولوجية المترابطة الأوسع نطاقاً المؤثرة في محيطاتنا، وتضمن تنفيذ الواجبات والالتزامات ذات الصلة؛

(ل) تعزيز الإدارة المستدامة لمصائد الأسماك، بما في ذلك إعادة الأرصدة السمكية إلى ما كانت عليه في أقرب وقت ممكن لتصل على الأقل إلى المستويات التي يمكن أن تتيح إنتاج أقصى غلة مستدامة وفقاً لما تحدده خصائصها البيولوجية، من خلال تنفيذ تدابير إدارية مبنية على العلم، والرصد، والمراقبة، والإنفاذ، ودعم استهلاك الأسماك المنتجة من مصائد أسماك تدار على نحو مستدام، ومن خلال اتباع النهج التحوطي ونهج النظام الإيكولوجي، حسب الاقتضاء، وكذلك تعزيز التعاون والتنسيق، بما في ذلك، عند الاقتضاء، من خلال المنظمات والهيئات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك؛

(م) إنهاء ممارسات صيد الأسماك المدمرة وصيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، من خلال معالجة أسبابها الجذرية ومحاسبة الفاعلين والمستفيدين عن طريق اتخاذ الإجراءات المناسبة، بحيث يجرّدون من فوائد تلك الأنشطة، ومن خلال التنفيذ الفعال لالتزامات دولة العلم، فضلاً عن الالتزامات ذات الصلة لدولة الميناء؛

(ن) التعجيل بالاضطلاع بمزيد من العمل وتعزيز التعاون والتنسيق بشأن وضع خطط توثيق المصيد القابلة للتشغيل التبادلي وإمكانية اقتفاء أثر المنتجات السمكية؛

(س) تعزيز بناء القدرات والمساعدة التقنية المقدمة إلى صغار الصيادين والصيداء الحرفيين في البلدان النامية من أجل إتاحة سبل وصولهم إلى الموارد البحرية والأسواق وتعزيزها وتحسين الحالة الاجتماعية الاقتصادية لصيادي الأسماك والعاملين في صيد الأسماك ضمن سياق الإدارة المستدامة لمصائد الأسماك؛

(ع) التصرف بحسب لخطر بعض أشكال الإعانات المقدمة لمصائد الأسماك التي تسهم في الإفراط في قدرات الصيد وفي صيد الأسماك، وإلغاء الإعانات التي تساهم في صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، والإحجام عن استحداث إعانات جديدة من هذا القبيل، بوسائل منها تعجيل العمل لإنجاز المفاوضات في منظمة التجارة العالمية بشأن هذه المسألة، مع التسليم بأن المعاملة الخاصة والتفضيلية الملائمة والفعالة للبلدان النامية وأقل البلدان نمواً ينبغي أن تكون جزءاً لا يتجزأ من تلك المفاوضات؛

(ف) دعم تشجيع وتعزيز الاقتصادات القائمة على المحيطات المستدامة، التي تستند، في جملة أمور، إلى الأنشطة المستدامة مثل مصائد الأسماك، والسياحة، وتربية الأحياء المائية، والنقل البحري، ومصادر الطاقة المتجددة، والتكنولوجيا الأحيائية البحرية، وإزالة ملوحة مياه البحر، كوسائل لتحقيق الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة، ولا سيما فيما يتعلق بالدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً؛

(ص) زيادة الجهود الرامية إلى تعبئة الوسائل الضرورية لتنمية أنشطة متصلة بالمحيطات المستدامة وتنفيذ الهدف ١٤، وبخاصة في البلدان النامية، تمثيلاً مع خطة عام ٢٠٣٠، وخطة عمل أديس أبابا وغيرهما من الوثائق الختامية ذات الصلة؛

(ق) المشاركة بنشاط في المناقشات وتبادل الآراء في اللجنة التحضيرية المنشأة بموجب قرار الجمعية العامة ٢٩٢/٦٩: وضع صك دولي ملزم قانوناً في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام، بحيث يكون بوسع الجمعية العامة أن تتخذ، قبل نهاية دورتها الثانية والسبعين، ومع مراعاة تقرير اللجنة التحضيرية المقدم إلى الجمعية العامة، قراراً بشأن عقد مؤتمر حكومي دولي وبشأن تاريخ بدئه؛

(ر) الترحيب بمتابعة الجلسات الحوارية بشأن إقامة الشراكات والالتزام بتنفيذ الالتزامات الطوعية ذات الصلة التي قطعناها في سياق المؤتمر؛

(ش) الإسهام في عملية متابعة واستعراض خطة عام ٢٠٣٠ بتقديم مساهمة إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة بشأن تنفيذ الهدف ١٤، بما في ذلك بشأن فرص تعزيز التقدم في المستقبل؛

(ت) النظر في السبل والوسائل الأخرى لدعم تنفيذ الهدف ١٤ في الوقت المناسب وعلى نحو فعال، مع مراعاة المناقشات التي دارت في المنتدى السياسي الرفيع المستوى أثناء جولته الأولى.

١٤ - وندعو الأمين العام للأمم المتحدة بقوة إلى مواصلة جهوده الرامية إلى دعم تنفيذ الهدف ١٤ في سياق تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، وبخاصة عن طريق تعزيز التنسيق والاتساق بين الوكالات على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المسائل المتعلقة بالمحيطات، مع مراعاة عمل شبكة الأمم المتحدة للمحيطات.